



د.معصومة المبارك ومحمد الكندري والسفير الإيطالي في جناح العلالى بجمعية الروضة وحولي

«العلالي» شاركت في المهرجان الأول لمنتجات الاتحاد الأوروبي في جمعية الروضة وحولي

50٪ مما كان له الاثر في اقبال الزبائن والعلماء على منتجاتها ذات القيمة والجودة العاليتين. كما قدمت العلالى منتجاتها عن طريق التدقيق لدى الزوار والعلماء والحضور والقائمين على المهرجان تذوق الذ واشهى المأكولات الايطالية التي تم طهيها من سلع ومنتجات العلالى الراقية والصحية والتي تتبغ ادق معايير الجودة والفخامة، حيث حازت اعجاب الحضور ورضاهم، فاشركة لها باع طويل وخبرة واسعة في مجال التسويق والانتاج. ومن منطلق السياسة التسويقية التي ينتهجها مجلس ادارة الشركة والتي تهدف الى الجودة في المنتجات والسلع التي تعرضها من جانب آخر، حضر المهرجان سفير ايطاليا انريكو غرانارا وعدد من الممثلين والمحلفين التجاريين في سفارات الاتحاد الاوروبي لدى البلاد.

● محمد راتب

تحت رعاية د.معصومة المبارك وبحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية محمد الكندري وسفراء الدول الأوروبية، شاركت «العلالي» الشركة الرائدة والمتميزة في تسويق المنتجات الأوروبية من خلال المهرجان السنوي الاول «مهرجان منتجات الاتحاد الأوروبي» وهو الأول من نوعه والذي تقيمه جمعية الروضة وحولي بالتعاون مع خلال الفترة من 20 إلى 30 الجاري.

وضم المهرجان 100 صنف وأكثر من 20 شركة وجهة مشاركة في المهرجان، وكان لشركة العلالى الرائدة دور مهم وحضور مميز بين الشركات، حيث عرضت اهم وافضل المنتجات والسلع الأوروبية ذات الجودة العالية مثل: المعكرونة الايطالية بأنواعها والمربي ومرقة الدجاج والكاتشب والذرة، بالإضافة الى خليط الكيك بأنواعه، فضلا عن ان العلالى المتميزة في السوق الكويتي قامت بعمل تخفيضات على جميع السلع والمنتجات المعروضة تصل الى

«التأمينات» فعلت القوانين المتعلقة بحقوق المعاقين

قال مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فهد الرجعان ان المؤسسة قد قامت بتنفيذ احكام المعاشات المبررة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة والتي يسري في شأنها احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976 وتعديلاته فيما لم يرد بشأنها نص خاص.

وأوضح الرجعان ان المؤسسة قامت بتنفيذ وإعادة تسوية لبعض الصلوات المتعلقة بالمادة 36 والتي تنص على زيادة العلاوة الاجتماعية المقررة قانوناً للأولاد بنسبة 100٪ من قيمتها الأصلية عن كل ولد من الأولاد ذوي الإعاقة، ويستثنى الأولاد ذوى الإعاقة من عدد الأولاد الذي حدده القانون لمنح تلك العلاوة. وتعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي يستحق أصحابها هذه الزيادة على أساسها، ولا تصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل وفي جميع الأحوال لا تخضع العلاوة الواردة في هذه المادة الى اي استقطاعات في حالة تسوية المعاش التقاعدي ويحفظ ذؤو الإعاقة بالاعلاوة المشار اليها عند توزيع أنصبة للمعاش التقاعدي على المستحقين. وأضاف الرجعان ان المؤسسة قامت بإعادة تسوية الحالات التي تتوافر فيها الشروط الواردة في هذه المادة رقم 41 اعتباراً من 2010/5/29 والتي تنص على انه استثناء من احكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة ان معاق معاشاً تقاعدياً يعادل 100٪ من المرتب اذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 15 سنة على الأقل بالنسبة للذكور و10 سنوات بالنسبة للإناث، ولا يشترط الحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.

وكما أوضح الرجعان ان المؤسسة أتمت استعادتها لصف المعاش للمؤمن عليه والمستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي عاقلة متوسطة أو شديدة ودائمة ممن أنتهت خدماتهم وتتوافر فيه شروط لاستحقاق بعد ان يتم تحديد المكلف برعاية المعاق بمعرفة الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة وفقاً للقرار رقم 6 لسنة 2011 بشأن شروط وضوابط استحقاق المكلف برعاية معاق للمعاش التقاعدي.



فهد الرجعان



د.عبدالرحمن العوضي وديبدرية العوضي ونجيب صعب وزاهد سلطان خلال الندوة (محمد ماهر)

ترأس ندوة البيئة والتنمية بتنظيم «إدارة» العوضي: المد الأحمر قادم بلا محالة ورياح السرايات وهياج البحر سيخففان من تأثيره

المعايير الدولية التي حددت معدل الاستهلاك لـ 200 لتر مكعب، مؤكدة أن هذا الإسراف وصل الى درجة الخطورة.

وفي مقابلة مع رباح السرايات وهياج البحر البيئي للبناني فإن الأخير يعطي الحق للجميع بالإطلاع على المعلومات الخاصة بالمشاكل البيئية، بينما لا يوجد هذا الجانب في تشريعنا، مشيرة الى ان القانون البيئي القطري يلزم الجهات المعنية في قطر بالتعليم البيئي.

وأوضحت ان القانون البيئي الجديد محبوس منذ سنوات في ادراج مجلة الأمة الذي يعكس مدى قلة الوعي البيئي ودور الإعلام ومقدار الوعي الاعلامي لدى المسؤولين، مشيرة الى ان القانون المقترح من قبل اللجنة البيئية في مجلس الأمة هو قانون خاص بإدارة البيئة وليس قانوناً بيئياً طالبة بإقرار قانون بيئي متكامل لأن القانون المقترح حالياً من اسوأ القوانين كونه لا يتماشى مع تطور المشاكل البيئية المحلية ويقسم بالتقليدية، لافتة الى ان تشديد العقوبات فيه ليس حلاً بقدر أهمية وجود سياسات وخطط بيئية ضمن القانون البيئي المقترح.

وأضافت ان السياسة البيئية في الكويت قاصرة ولا تواكب الأحداث مطالبة بوضع الإستدامة البيئية من اولويات عمل الحكومة من خلال ايلاء موضوع الصحة والمياه والموارد الطبيعية الواجب المحافظة عليها، مؤكدة ان المهم ليس اخراج القانون بقدر أهمية استمرارية هذا القانون لمدة سنوات.

من جهته قدم رئيس تحرير وناشر مجلة «البيئة والتنمية»، نجيب صعب محاضرة تحت عنوان «البيئة في وسائل الإعلام العربية»، أكد فيها على حاجة الوطن العربي الى علم بيئي متخصص يعتمد على المعايير الأساسية للبيئة، مشيراً الى ان البنية التحتية للصحف البيئية في الصحف والمجلات العربية التي لا تتجاوز 10٪ من صفحاتها بالإضافة الى ان البرامج والصور الاعلامية الخاصة بلا بيئة متواضعة جداً في وسائل الإعلام العربية وغير متخصصة وغير مبنية على قواعد التوعية البيئية ومصطلحاتها لدى العاملين في تلك الوسائل.

ولفت الى ان اغلب وسائل الإعلام لديها مذيعون ومحرون من كل التخصصات كالرياضة والاقتصاد ما عد البيئة، منتقياً على اهتمام وسائل الإعلام العربية خلال الـ 10 سنوات الأخيرة بالمواضيع البيئية، معتبراً انها مازالت دون المستوى المطلوب، منتقياً الى ان عرض مواضيع البيئة يبقى ضمن الأطر الإخبارية المجردة التي تعتمد فقط على نقل الحوادث والطوارئ البيئية فيما ينقص الجوانب الوقائية ونشر الدراسات العلمية.

● دارين العلي

الكويت تطالب بدعم اتفاقية حظر الملوثات والمركز الإقليمي لبناء القدرات ونقل التقنية



د.صلاح المضحي مع اعضاء وفد الكويت المشارك بالمؤتمر

التي يتعين اتخاذها لضمان تنفيذ الاتفاقية في مواعيدها وضمان نجاح اداء المؤتمر في السنوات المقبلة.

ولفت د.المضحي الى ان مؤتمر الدول الأطراف يقوم كل ثلاث سنوات على الأقل بتقييم استمرار الحاجة لاستخدام مادة «دي.دي.تي» في مكافحة ناقلات الأمراض استناداً الى المعلومات العلمية والتقنية والبيئية والاقتصادية المتاحة بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية. وأكد ان المؤتمر سينظر في مقترح لادراج مادة «اندوسلفان» المستخدمة في صناعة المبيدات الحشرية الى الاتفاقية بسبب اضرارها البالغة على الانسجة البشرية ودراسة حظر تسع مواد أخرى وفقاً لتوصية «لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة».

وأوضح ايضا ان المؤتمر سيردس اعتماد اجراءات لتحديث التوجيهات والارشادات المتعلقة بأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية مع أي تعديلات على هذه الاجراءات.

وأشار د.المضحي الى ان التقييم من جهتها ستؤكد أهمية التزام الدول النامية بحظر المواد الضارة المستخدمة في الصناعات الغذائية اذ ان الكويت تقوم باستيراد جميع أنواع الأغذية لذا فمن الأهمية بمكان متابعة إنتاج تلك الأغذية انطلاقاً من ذورها وحتى تصنيعها و توريدها طازجة.

أكد الرئيس التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية د.عبدالرحمن العوضي ان المد الأحمر قادم الى سواحل البلاد، مشيراً الى انه لا يمكن تقييم مدى شدته، لافتاً الى ان رياح السرايات وهياج البحر سيساعد على منع الهوام المسببة للمد الأحمر من التجمع وإذا استمر البحر بهذا الشكل فإن المد الأحمر سيكون دون تأثير يذكر.

وقال في تصريح صحفي على هامش ادارته ندوة «مخلك التنمية والبيئة» امس ضمن أنشطة الشهر البيئي الذي تنظمه شركة ادارة لتنظيف المعارض والمؤتمرات ان المنظمة هي من ينذر المنطقة كلها عن المد الأحمر كونها المبادرة عن ابلأغ الدول عن حدوث الظاهرة، كونها من تمتلك الأقصر الصناعية التي تكشف لنا نمو النباتات في الخليج العربي، لافتاً الى توجيهه كل دولة بعد الانذار على تنظيم جولات استكشافية لسواحلها.

وأوضح ان احد اسباب هذا المد هو زيادة نمو العوالق البحرية ويسبب الهوام والنباتات السامة التي تطفح على سطح البحر وتمتد الى الأسكرين من المياه وبالتالي تؤدي الى موت الأسماك، لافتاً الى ان المد الذي اصاب سواحل البلاد في السنوات القليلة الماضية وأدى الى نفوق كبير في الأسماك كان سببه اجتماع عدة عوامل ادت الى تكاثر هذه الهوام بشكل كبير منها التغير الجوي والرطوبة. وأكد العوضي ان المنظمة ابليت جميع دول المنطقة وهي على اتصال دائم معها، لافتاً الى ان الفصل الحالي هو فصل التغير الجوي والتغير الجوي والانقلاب من الشتاء الى الصيف، حيث يبدأ البحر بتجديد نفسه ومن يذهب الى البحر يلاحظ انتشاراً واسعاً للنباتات البحرية، لأن البحر يبدأ بجد حباته ونباتاته.

وقال ان المد الأحمر هو كائن جديد اتى لدينا من دول شرق اسيا واستوطن عندنا، وهو يأتي من بحر العرب ويدخل مضيق هرمز داخل الخليج ثم يستلم السواحل الإيرانية بعدها السواحل الاماراتية و ثم يأتي سواحل الكويت.

وشارك بالندوة كل من رئيسة المركز العربي الاقليمي للقانون البيئي د.بدرية العوضي، ورئيس تحرير مجلة البيئة والتنمية نجيب صعب وممثل شركة البوتيك زاهد سلطان، وألقت د.بدرية العوضي محاضرة بعنوان «التعليم من اجل التنمية المستدامة» اشارت فيها الى قصور دور التشريعات الخليجية بشكل عام فيما يخص التعليم البيئي من اجل التوعية المستدامة، مؤكدة ان التعليم البيئي يعني توجيه الفرد نحو كيفية الحفاظ على البيئة والاقتصاد في استهلاك موارد المياه والعمل على كيفية استدامة هذه الموارد، لافتة الى ان استهلاك الفرد في الكويت 500 لتر مكعب في اليوم امر غير طبيعي ويقتو

دعت المواطنين والمقيمين إلى تسجيل أنفسهم

«التعداد»: 352 مواطناً ومقيماً سجلوا إلكترونياً

في المرحلة الأولى للتعداد المنتهية 11 الجاري

عقدت اللجنة الوطنية العليا للتعداد العام للسكان والمباني والمنشآت لعام 2011 اجتماعها الرابع الماضي بحضور ممثلي عدد من الجهات الحكومية، ودعت الى تعاون جميع المواطنين والمقيمين مع رجال الاحصاء وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح مشروع التعداد والذي انطلق يوم الخميس 21 الجاري ويستمر لغاية 31 مايو المقبل.

وأشاد المجتمعون بتعاون المواطنين والمقيمين خلال المرحلة الاولى المتتملة بالتسجيل الإلكتروني والتي انتهت في 11 ابريل، ووصفوا ذلك بأنه طرفة نوعية وثمرة تعاون الجهات الحكومية، وتعاون المواطنين وتفاعلهم مع مشروع التعداد الذي يعد مشروعاً وطنياً، حيث سجلت أعداد المشاركين الراغبين في تقديم بياناتهم إلكترونياً معدلاً مرتفعاً قياساً بالمعدلات العالمية في دول أخرى ذات خبرة مديدة في مجال التسجيل الإلكتروني، وبين المجتمعون أن حجم الاقبال الذي بلغ 352 مواطناً ومقيماً يعتبر إنجازاً جديداً يضاف لرصيد البلاد والمواطنين.

وأثنى المجتمعون على جهود الإدارة المركزية للإحصاء التي بذلت منذ نحو عام ونصف العام، معتبرين أن تقديمه بنسبة 9٪ من السكان بياناتهم إلكترونياً دالة على «وعي المجتمع بأهمية مشروع التعداد الذي ينعكس على الفائدة على الأفراد بالدرجة الاولى إضافة لضعف صنع القرار ومؤسسات الدولة والمؤسسات الاقتصادية والباحثين، من خلال تقرير احتياجات المواطن والمقيم للخدمات الأساسية والصحة والتعليم والخدمات الأمنية وجودة البنى التحتية والرواتب والكهرباء وما سواها. و أكد المجتمعون على أهمية التعداد لحظة التنمية التي يقودها نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الاقتصاد وزير الدولة لشؤون التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد، حيث ستكون المحصلة النهائية لمشروع التعداد وطنية تقدم لكل من يستطيع أن يستفيد منها لصالح تطوير الكويت، مقدمة منافع عديدة تنعكس في خمسة مستويات:

أولاً: مستوى المؤسسات الرسمية العاملة في الكويت سواء اكانت تشريعية أو تنفيذية، والتي تحتاج في كل خطوة تخطوها للمعلومات والمسوحة الدقيقة والصائبة، حيث سيكون مشروع التعداد ونتائجه المرجوة مساهمة في تقديم مساعدة علمية كبيرة لمؤسسات الكويت الرسمية المعنية بالتخطيط وصنع القرارات والقياس والمتابعة في شتى مناحي الحياة التي يحتاجها المواطن والمقيم.

ثانياً: سيجني القطاع الخاص الذي تهتم الدولة به في إطار خططها التنموية الهادفة لتحويل الدولة الى مركز مالي وتجاري فؤائد كبيرة من نتائج التعداد، فعلى سبيل المثال لا الحصر سيظهر التعداد مكان كثيرة لفرص الاستثمار المحلي او العالمي حيث انه سيستجيب قواعد وبيانات ومؤشرات تجارية واقتصادية توضح مكان النقص والتطوير التي تتطلبها الدولة.

وقال الوكيل المساعد لشؤون الهندسة الصحية بالوزارة م.خالد الخزي لـ «كونا» أمس ان الوزارة والمؤسسة العامة لرعاية السكنية قامت بالتسجيل بخصوص مدينة الشيخ جابر الأحمد منذ بدء العمل بالمشروع ويعقد العديد من الاجتماعات على جميع المستويات بين المسؤولين في الجهتين. وأضاف الخزي انه تم الاتفاق على ان تقوم

دعت المواطنين والمقيمين إلى تسجيل أنفسهم

«التعداد»: 352 مواطناً ومقيماً سجلوا إلكترونياً

في المرحلة الأولى للتعداد المنتهية 11 الجاري

ثالثاً: ان التعداد ضروري لكونه سيساهم في اعطائنا صورة دقيقة لموقع الكويت الاقليمي والعالمي في ضوء جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والديموقراطية التي ستساعد في وضع التوجهات لتعزيز تنافسية الكويت ولتحسين مستوى الحياة.

رابعاً: سيخدم التعداد منظومة معلوماتية كبيرة لكل من الباحثين والاعلاميين والاكاديميين ما يساعدهم في انجاز دراساتهم وتحليلهم وتشكيل آرائهم بناء على مساحة عرضة من البيانات الشافقة الامر الذي سيقدم مستوى الموضوعية والحيادية التي تعود بالنفع على المجتمع بأكمله.

خامساً: ستشكل البيانات الناتجة من التعداد روافد اساسية لإغناء المجتمع المدني وكل الافراد من المواطنين والمقيمين بمعلومات ذات دلالة وبطريقة انسابية بحيث يتسنى لهم جميعا الحصول عليها بحرية وشفافية للاستفادة منها في اعمالهم وخططهم وتوجهاتهم. وكرر المجتمعون ان المحصلة النهائية لمشروع التعداد ستكون بمثابة خدمة وطنية تقدم لمن يستطيع الاستفادة منها لصالح تطوير الكويت. وحضر اجتماع اللجنة الوطنية العليا للتعداد كل من:

د.عبدالله سهر - الإدارة المركزية للإحصاء، ماجد التريكت - رئيس مجلس ادارة شركة التوظيف الخليجية، د.عبدالله السلطان - مستشار - الإدارة المركزية للإحصاء، خالد الخميس - الامين العام المساعد للشؤون الادارية والمالية - المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، فيصل الثويني - مدير ادارة التعداد والاحصاءات السكانية - الإدارة المركزية للإحصاء، حسن ميرزا - الوكيل المساعد لقطاع الاسناد اداري والمعلومات الإدارة المركزية للإحصاء، منى الدعاس- الوكيل المساعد لقطاع العمل الإحصائي - الإدارة المركزية للإحصاء، فيصل الخميس - الوكيل المساعد للشؤون الادارية والمالية - وزارة العدل، ابراهيم عبدالمحسن النوح - الوكيل المساعد للشؤون الادارية والمالية - وزارة الاعلام، عائشة عبدالمحسن الروضان - الوكيل المساعد للشؤون الادارية - وزارة التربية، عادل يوسف الدويسان - مدير ادارة الحاسب الآلي - غرفة تجارة وصناعة الكويت، اللواء طارق حمامة - الوكيل المساعد لشؤون الامن العام بالإنيابة - وزارة الداخلية، عادل احمد الشلال - نائب رئيس جهاز متابعة الاداء الحكومي بالإنيابة، محمد العمر - مدير ادارة الاحصاء - هيئة المعلومات المدنية، طارق زيد الخالد - الوكيل المساعد لشؤون البعثات ونظم المعلومات - ديوان الخدمة المدنية، حمد عبدالله المعضادي - الوكيل المساعد لشؤون التعاون - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، م.احمد المفوحي - وكيل الوزارة المساعد لشؤون التطوير والمعلومات - بلدية الكويت، غادة بورحمة - مدير ادارة التنسيق والبرامج - المؤسسة العامة لرعاية السكنية، عبدالوهاب صالح المزيني - الوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة - وزارة المالية.

«الأشغال» تدعو قاطني

مدينة جابر الأحمد إلى مراجعتها

المؤسسة بتنفيذ وتشغيل الشبكة الداخلية لمدينة الشيخ جابر الأحمد لكل من القطاع «أي5 وبي» على ان تقوم الأشغال بربط المدينة على الخط الرئيسي، مبينا ان ذلك سينتهي عام 2013 حسب الاتفاق بين الطرفين.

وأوضح ان المؤسسة تقوم بتنفيذ الشبكة الداخلية وإخترار وزارة الأشغال لتقوم بتنفيذ الربط المنزلي لكل بيت على الشبكة الداخلية على أن تقوم المؤسسة باتخاذ الإجراءات المؤقتة للتعامل مع مياه الصرف الصحي المحول إلى الشبكة الداخلية من المنازل وذلك باستخدام التناثر او محطات المعالجة المؤقتة (المتنقلة).

دعت وزارة الأشغال العامة المواطنين القاطنين في مدينة الشيخ جابر الأحمد الراغبين في توصيل منازلهم بشبكة الصرف الصحي الداخلية الى مراجعة إدارة صيانة محافظة العاصمة للطرق والشبكات لاستكمال أعمال الربط الصحي.

وقال الوكيل المساعد لشؤون الهندسة الصحية بالوزارة م.خالد الخزي لـ «كونا» أمس ان الوزارة والمؤسسة العامة لرعاية السكنية قامت بالتسجيل بخصوص مدينة الشيخ جابر الأحمد منذ بدء العمل بالمشروع ويعقد العديد من الاجتماعات على جميع المستويات بين المسؤولين في الجهتين. وأضاف الخزي انه تم الاتفاق على ان تقوم

ناشطون: نرفض أي تسييس أو استغلال لقضايا المعاقين



الغازمي متوسلاً التويتي ونواف السويط (محمد ماهر)

تداعي امس الاول عدد من الناشطين ومسؤولي الجمعيات الناشطة في مجال قضايا المعاقين الى رفض تسييس قضايا الاشخاص ذوي الاعاقة وتحويلها مادة لاستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الذي أكدوا انه لا لجميع المعاقين. استهل اللقاء بكلمة لرئيس مجلس ادارة الجمعية الكويتية للمكفوفين فاين الغازمي قال فيها: اليوم نلتقي للتعبير عن ارائنا فيما يحصل في مجال قضايا المعاقين مبيناً ان ما تم طرحه في المهرجان الخطابي الذي نظم في مجلس الأمة وتكلم فيه البعض عن القيام باستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء على خلفية تفعيل قانون المعاقين لا يمكن ان يرضى به اي معاق أو ولي امر معاق ونقول لهؤلاء ان سمو رئيس مجلس الوزراء بالنسبة للمعاقين خط احمر واي مس به يمس كل معاقى الكويت، وبالتالي نؤكد لهم انهم لن يجسدا في صفوف المعاقين او الجمعيات التي تمثلهم شخصاً واحداً يقف معهم في هذا الطرح وان سموه هو الاب والحاضن لجميع معاقى الكويت.

وأوضح ان الحكومة صوتت بكامل اعضائها لصالح قانون المعاقين واذا كان هناك تقاعس في تنفيذ القانون فلا يتحمل مسؤوليته سمو رئيس مجلس الوزراء بل بعض المسؤولين المباشرين الذين تكن لهم كل احترام وقاموا بتفعيل بعض المواد لكن نعلم عليهم الاسراع في تفعيل بقية المواد. واكد الغازمي ان جمعيات المعاقين هي اول من قامت بحمارة مدعي الاعاقة وتعمل ضمن الحفاظ على حقوق المعاقين. أما رئيس الجمعية الكويتية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تحت الإشراف نواف السويط فاكد ان جمعيات النفع العام الخاصة بالمعاقين ترفض رفضاً قاطعاً استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء على أساس قضايا المعاقين وإذا كان بعض النواب لديهم ندية مع سموه فهو والدنا جميعاً نحن المعاقين واستجوابه باسمائنا مرفوض بالمطلق.

ودعا السويط الصحافة للقيام بزيارة الى مبنى الهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة للاطلاع على المعاناة اليومية للمعاقين وولياء أمورهم سواء من وضع المبنى او من إسائة تعامل بعض الموظفين معهم.

وطالب مجلس الأمة بالعمل سريعا على اعتماد الميزانيات الخاصة بالهيئة العامة لذوي الاعاقة التي تم انجازها لعام 2010 و2011 بقيمة 75 مليوناً وهي حالياً في المجلس لاعتماد. وأما عضو اللجنة الوطنية لتفعيل قانون المعاقين على الثويني فاكد ان تجبير قضايا المعاقين لحساب السياسيين أمر مرفوض جملة وتفصيلا ولا يرضى به اي معاق أو ولي امره.

وأكد ان جميع الناشطين في الرابطة الوطنية لقضايا الإعاقة والجمعيات المنصوية تحت مظلتها يرفضون رفضاً قاطعاً أي استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء على خلفية قضايا المعاقين، مشدداً على تعاونهم مع الجميع دون استثناء في هذه القضية الإنسانية من أجل تفعيل القانون.

وطالب الثويني بتشكيل لجنة محايدة من جمعيات النفع العام وحقوق الإنسان واطباء من خارج اللجان الطبية لرعاية ملفات المعاقين الذين أخرجتهم اللجان الطبية أو رفضت حالاتهم، والجمع يرضى بحكم هذه اللجنة المحايدة، كما طالب بحضور جميع بتحويل تقرير ديوان الحاسبة الى الجهات المختصة. ● بشري شعبان